مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثامن والعشرون – العدد الثاني (ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ / أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٥م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- التوجيه اللُّغوي لقراءة نُعيم بن ميسرة ت (١٧٤هـ)
- الأبنية المفسَّرة في كتاب سيبويه (١)
- أثَرُ عِلْمِ الهِجاءِ القَديمِ في فَهْمِ طَرائِقِ كُتّابِ المَخْطوطاتِ –بابُ الهَمْزَةِ نَموذَجاً–
- إعراب كلمات التَّسبيح الواردة في حديث: سبحانَ اللّه وبحمده عددَ خلقه،... للشَّيخ: محمود شكري الألوسيّ (١٣٤٢هـ): دراسة وتحقيق
- نُبَذٌ في نقد كتاب «تصحيح المقياس في تفسير القُسطاس» لابن الخبّاز الموصليّ (ت ٦٣٩هـ) بتحقيق: د. منصور بن عبد اللّه المشوّح، الطبعة الأولى – نشرة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
عبد العزيز بن علي الغامدي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن والعشرون - العدد الثاني
(ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ/أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٥م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- التوجيه اللُّغوي لقراءة نُعيم بن ميسرة ت (١٧٤هـ) — ٥
  عبد الله بن مبارك النخار
- الأبنية المفسَّرة في كتاب سيبويه (١) — ٦٧
  متعب بن أحمد العسيري
- أثَرُ علْم الهجاء القَديم في فَهْم طَرائِق كُتّاب المَخْطوطات -بابُ الهَمْزَة نَموذَجاً- — ١١٥
  أسامة بن عبدالرَّزَّاق شيراني
- إعراب كلمات التَّسبيح الواردة في حديث: سبحانَ اللّه وبحمده عددَ خلقه،... للشَّيخ: محمود شكري الألوسيِّ (١٣٤٢هـ): دراسة وتحقيق — ١٥٧
  فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح
- نُبَذٌ في نقد كتاب «تصحيح المقياس في تفسير القُسطاس» لابن الخبّاز الموصليّ (ت ٦٣٩هـ) بتحقيق: د. منصور بن عبد الله المشوّح، الطبعة الأولى - نشرة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م — ٢١٧
  حمزة قديدر

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبدالرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **إبراهيم بن صالح الحندود** ..... أستاذ النحو في جامعة القصيم.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- **عبدالرزاق بن فراج الصاعدي** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- **محمود أحمد السيد نحلة** ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.
٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.
٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٨- أن يكون البحث باللغة العربية.
٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.
١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

التوجيه اللُّغوي لقراءة نُعيم بن ميسرة
ت (١٧٤هـ)

إعداد:

عبد الله بن مبارك النخار

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

• **الملخص:**

يتناول هذا البحث بالدراسة القراءات الشاذة المنسوبة إلى أبي عمرو، نُعيم ابن ميسرة الكوفي النحوي، المتوفّى سنة ١٧٤هـ (على الأرجح).

وقد تتبعت القراءات الشاذة المنسوبة إلى نعيم، فجمعتُها من مصادرها المختلفة، ووثقتها ودرستها ووجهتها توجيهاً لغوياً، مع الرجوع إلى ما ذكره العلماء في ذلك، والتوفيق والترجيح بين الآراء المتعارضة، ما أمكن.

ويهدف البحث إلى إبراز قراءة نعيم، وبيان الأوجه والظواهر اللغوية فيها، ومقارنتها بقراءة الجمهور.

وتبرز أهمية البحث في أنه يتعلق بتوجيه القراءات الشاذة التي تعد ثروة لغوية مهمة، وأنه يتناول بالدراسة قراءة قارئ لم يسبق جمع قراءته ودراستها كاملة.

الكلمات المفتاحية: توجيه – لغوي – قراءة – نعيم.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فإنَّ من العلوم التي عُني بها النحويُّون علمَ توجيه القراءات، فأفردوا فيه تصانيفَ عديدةً، كإعراب القراءات السبع لابن خالَوَيه، والحُجَّة لأبي علي الفارسيّ، وغيرهما. ومع كون أكثر هذه المصنّفات كان في توجيه القراءات المتواترة، إلا أنهم لم يُغفلوا القراءاتِ الشّاذّة، فجاء كلامُهم في توجيهها ضِمنَ ما صَنَّفوا من كتب التفسير وكتُب معاني القرآن وإعرابه، وقلَّ تصنيفُهم لكتب خاصة في توجيه القراءات الشاذّة، كما فعل ابن جني في المحتسِب، والعُكبريّ في إعراب القراءات الشواذّ، وهما كتابان لم يستوعبا كثيراً من القراءات الشاذة.

ومن هنا جاءت عنايةُ بعض الباحثين بجمع ما نُسب من قراءات شاذّة لبعض الأعلام، وتوجيهها توجيهاً لغوياً، إذ إنّ هذه القراءات مع أنها لا يُقرأ بها، إلا أنها تُعدُّ ثروةً لغوية لا يُمكن الاستغناءُ عنها.

ومن هؤلاء الأعلام الذين رُويت عنهم قراءاتٌ شاذّةٌ: العالم المحدِّث المقرئ النحويّ أبو عمرو نُعيم بنُ مَيْسرة الكوفي، حيث تناثرت القراءات المنسوبة إليه في بطون كتب القراءات والتفسير واللغة، فرأيت مُستعيناً بالله – تعالى – أن أجمع ما نُسب إلى هذا العالم من قراءاتٍ شاذة، منطلِقاً من الكُتب التي عُنيت بجمع القراءات الشاذّة، كـ(مختصر ابن خالويه) و(شواذّ الكرماني) وغيرهما، ثم ما تناثر في كتب التفسير وإعراب القرآن، وكتب اللغة والنحو وغيرها.

وكان لاختياري قراءة نُعيم أسبابٌ، منها:

١- أنه لم يَسبق أن استوعبها أحدٌ من الباحثين بالدراسة، حسب علمي.

٢- أنَّ في دراسة قراءته إبرازاً لجانب من الجوانب العلمية لهذا العَلَم.

٣- أنَّ قراءته تناولت جوانب لغوية يحسنُ إبرازُها ودراستها.

وقد جاءت خُطَّة البحث على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها خطّة البحث ومنهجه.

التمهيد: وفيه تعريف موجز بنُعيم بن ميسرة.

المبحث الأول: التوجيهات النحوية: وفيه ثلاثَ عشرَة مسألة.

المبحث الثاني: التوجيهات الصوتية: وفيه ثلاث مسائل.

المبحث الثالث: التوجيهات الصرفية: وفيه ثلاثُ مسائل.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

وقد بنيت الخطة وَفق مستويات اللغة الأربعة؛ النحوي والصرفي، والصوتي، والدلالي، غير أني أهملت المستوى الدلالي؛ لعدم وقوفي على قراءات تتعلق به.

وكان منهجي في دراسة هذه القراءات أني أدرس كل آية على حدة، مع وضع عنوانٍ مناسب للمسألة، وأذكر قراءة الجمهور للآية؛ مع توجيهها باختصار، وأُعرِّج بذكر قراءة نعيم، مع توثيقها من مصادرها في الحاشية، وأوجّهُها التوجيهَ المناسب لها، مع ذكر أقوال العلماء في ذلك، والترجيح بينها إن دعت الحاجةُ إلى ذلك، وربَّما ذكرت نظائر لها من المتواتر أو الشاذّ.

ورتبت المسائل النحوية وَفق ترتيب ألفية ابن مالك؛ لكونه الأشهَر لدى الباحثين، ورتبت المسائل الصوتية والصرفية داخل كل مبحث بحسب ترتيب الآيات القرآنية.

هذا ولم أستطرد في التمهيد بالكلام على القراءات الشاذة والتعريف بها، وبيان حُكمها؛ لكثرة من تكلم فيها، مما يُغني عن تكرار ذلك.

وبعد، فأسأل الله أنْ أكون وُفِّقت في دراستي لقراءة هذا العالم، وأسأله – سبحانه – أن يجعلني ممن ينال شرف خدمة كتابه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: التعريف بنُعَيم بن مَيْسَرَةَ:

يُعَدُّ نُعيمُ بنُ مَيْسَرَةَ من الأعلام غير المشهورين؛ ولذا لا تُسعفُنا المصادر إلا بنُتفٍ يسيرة في ترجمته، لا تكاد تَظفر منها بتصوّر عن حياته، ويُمكن الكلام عنه في النقاط الآتية:

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو نُعَيم بن مَيْسرةَ، أبو عَمْرٍو الكُوفيّ النَّحْوِيُّ(١).

هذا ما تَذكُرُه أغلبُ المصادر في اسمه وكنيته ونسبته، وبعضُهم يزيد في كُنيته: أبو عُمَر(٢)، وهي كُنيةٌ صحيحةٌ؛ لأنَّ له ابناً اسمُه عُمر، مُترجَمٌ له في بعض المصادر(٣)، غير أنَّ الأشهر في كنيته: أبو عَمرو؛ ولذا اقتصر عليها الإمام مسلم في كتابه: الكُنى(٤).

وأمَّا نسبتُه إلى الكوفة؛ فلأنَّ أصلَه منها، كما ذكر ابنُ أبي حاتم(٥). ونقَلَ الخطيبُ البغداديّ عن إبراهيم بن الجُنيد أنَّه قال: ((سألت يحيى بنَ معين عن نُعيم بن ميسرة، فقال: رازيٌّ ليس به بأس، قلتُ: كنتُ أظنُّه كوفيّاً انتقل إلى الريّ، قال: لا، هو من أهل الرّيّ))(٦).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام ١٥/ ٤١٥، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٤/ ٧٥٧، وتهذيب الكمال للمزي ٢٩/ ٤٩٣، وغاية النهاية لابن الجزري ٢/ ٣٤٢.

(٢) انظر: الثّقات لابن حبّان ٧/ ٥٣٦، وتهذيب الكمال للمزي ٢٩/ ٤٩٣.

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ١٣٧، وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٥٩٨، ولسان الميزان ٦/ ١٥٤.

(٤) الكُنى للإمام مسلم ١/ ٥٧٢، وانظر: التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٩٩، والعلل للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله ٣/ ٣٩٦.

(٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٤٦١.

(٦) تاريخ مدينة السلام ١٥/ ٤١٥.

فيُستفادُ من هذا النصّ أنَّ نِسبتَه إلى الكوفة لأنَّه وُلد أو نشأ بها، وأنَّ أصله من الريّ، ولذا نجد في بعض المصادر في نسبته: (الرازي)[1]؛ وهي نسبةٌ إلى الريّ على غير قياس[2]؛ إمَّا لأنَّ أصلَه منها، كما يَظهر من كلام يحيى بن معين، أو لكونه انتقل إليها وسكنَها، وليس أصلُه منها، كما يظهر من كلام ابن أبي حاتم.

وأمَّا نسبتُه إلى النحو فهي الأكثر في أغلب المصادر التي ترجمت له، فلعلّه كثُر اشتغالُه بهذا العلم حتى غلَب عليه ونُسب إليه، مع أني لم أقف على قول أو رأي له، أو نقْلٍ عنه فيما بين يديّ من كتب النحو.

وذكر السيوطي في نسبته: (المَرْوَزِيّ)[3]، وهي نسبةٌ إلى مَرْو الشاهْجان[4]، ولم أقف على هذه النسبة عند غيره، وذكر البخاريُّ[5] أنه قدم مرو؛ فلعلّه بناء على ذلك نسَبَه إليها.

ثانياً: شيوخه:

نُعيم بن ميسرة من العلماء المشاركين في أكثرَ من عِلْم وفنٍّ، فهو مذكور في المحدِّثين، والقرَّاء، والنحويين، وكلُّ علم من هذه العلوم له فيه مشايخ أخذ عنهم.

فممّن أخذ عنهم في الحديث: عكرمة مولى ابن عباس (١٠٥هـ)، وحماد ابن أبي سليمان (١١٩هـ)، وإسماعيل بن عبدالرحمن السدي (١٢٧هـ)، وعطاء بن السائب (١٣٤هـ)، وسليمان الأعمش (١٤٨هـ)[6].

(١) انظر: تاريخ ابن معين برواية الدّوري ٤/ ٣٧١.
(٢) انظر: جامع الأصول لابن الأثير ١٠/ ٧٥.
(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣١٧.
(٤) انظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٧، ولب اللباب ٢٤٢.
(٥) التاريخ الكبير ٨/ ٩٩، وانظر: الثقات لابن حبان ٧/ ٥٣٦.
(٦) انظر: التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٩٩، والثقات لابن حبّان ٧/ ٥٣٦، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٤٦١، وتاريخ مدينة السلام ١٥/ ٤١٥، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٤٩٣.

وأما القراءة فتَذكر المصادرُ أنّ من شيوخه فيها: عاصمَ بن أبي النجود (١٢٧هـ)، وعبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن أبي ليلى (١٣٠هـ)، وعطاء بن السائب (١٣٦هـ)، وأَبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، وزهيراً الفرقبيّ (١٥٥هـ)، والكسائيّ (١٨٩هـ)[١].

وأمَّا شيوخه في النحو فلم تذكر المصادر أحداً ممن أخذ عنهم النحوَ، مع كونه يُعرف بالنحوي في أغلب المصادر.

ثالثاً: تلاميذه:

روى عن نعيم الحديثَ جماعةٌ من رواة الحديث، ومنهم: جرير بنُ عبد الحميد الرازيّ (١٨٠هـ)، وعبدُ الله بن المبارك (١٨١هـ)، ويحيى بن يحيى النيسابوريّ (٢٢٦هـ)، ومحمد بن حميد الرازي (٢٤٨هـ)[٢].

وأمَّا تلاميذه في القراءة فنجد في بعض المصادر نُصوصاً فيها إشارة إلى بعض من قرأ عليه، ومن ذلك ما ورد في تاريخ بغداد عن عبيد الله النرسيّ أنَّه قال: حدّثنا نُعيم بن ميسرة أنَّه كان يقرأ: ((وأنَّه أهلكَ عاداً لولى، وثمودَ فما أبقَى))[٣].

ومنها ما جاء في الكامل للهذلي عن أبي الحسين أحمد بن عبدالله السُّلَميّ قال: قرأت على عبدالله بن باذان والبصري قالا: قرأنا بالطريقين، أعني الهمز وتركَهُ على نُعيم بن ميسرة على أبي عمرو[٤].

(١) الإيضاح في القراءات للأندرابي ٤٣٨، وغاية النهاية ١/ ٢٩٥، ٤٤٠، ٢/ ٣٤٢، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٤/ ٧٥٧.
(٢) انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٤١٥، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٤٩٣، وتاريخ الإسلام ٤/ ٥٧.
(٣) تاريخ مدينة السلام ١٥/ ٤١٦.
(٤) الكامل للهذلي ٢٥٥.

وذكر ابن الجزري في غاية النهاية أنَّ ممن روى الحروفَ عن نُعيم: عليَّ بن حمزة الكسائيّ[1]، وكونُ الكسائيِّ مذكوراً ضمن شيوخه في القراءة لا يَمنع أن يكونَ كلٌّ منهما قرأ على الآخر.

وأمَّا في النحو فلم تُسمّ المصادرُ أحداً ممن أخذ النحوَ عن نُعيم.

منزلته في العلم:

أكثر من تكلّم عن نعيم ومنزلتِه في العلم والرّواية: المحدِّثون وعلماءُ الجرح والتعديل، قال عنه الإمام أحمد ويحيى ابنُ معين وأبو داود إنه: ليس به بأس[2]، ووصفه النسائيُّ والذهبيُّ والجزريُّ بأنه ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وفاته:

توفي نعيم في مدينة الرّي[4]، واختلف في تاريخ وفاته؛ فقيل: ١٧٤هـ، وقيل: ١٧٥هـ، وقيل: ١٧٦هـ، وهي أقوال متقاربة، ولعلّ أشهرها وأكثرها وروداً في المصادر: القولُ الأول، واقتصر عليه البخاري في تاريخه الكبير[5].

(١) غاية النهاية ٢/ ٣٤٢.
(٢) انظر: سؤالات الآجري لأبي داود ٢٩٥، وتاريخ مدينة السلام ١٥/ ٤١٥، وتاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٧٥٧.
(٣) الثقات لابن حبان ٧/ ٥٣٦، والكاشف ٢/ ٣٢٥، وغاية النهاية ٢/ ٣٤٢، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٦٧.
(٤) تهذيب الكمال ٢٩/ ٤٩٤.
(٥) التاريخ الكبير ٨/ ٩٩، وانظر: المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٣٢، وتاريخ مدينة السلام ١٥/ ٤١٦.

المبحث الأول:
التوجيهات النحوية

المسألة الأولى: توجيه كَسْرِ هَمزةِ (إنَّ) في ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾:

قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾[١].

قرأ الجمهورُ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ بفتح همزة إنَّ.

وقرأ نعيم: ﴿وَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ﴾، بكسر الهمزة[٢].

التوجيه: جاءت الهمزةُ مفتوحةً في قراءةِ الجمهور، وعليه فـ(أَنَّ) ومَعْمُولاها في تأويلِ مَصدرٍ، وتَحتمل أن تكون في موضع رفع ونصب وجرّ.

أما الرَّفع فعَلَى أنّها مبتدأ، وخبرُه مقدَّرٌ.

وأمَّا النّصبُ فعَلى أنّها مَعطوفةٌ على مَعمول (تَنْقِمونَ) وهو: (أنْ آمَنَّا)، أو منصوبةٌ على المعية، والواو بمعنى (مع)، أو منصوبةٌ بفعل مُقدَّرٍ دلّ عليه (تنقمون)، أو منصوبةٌ بالعطف على مفعول لأجله، وهو (أن آمنا).

وأمَّا الجرُّ فَعَلى أنّها معطوفةٌ على عِلَّة محذوفة، أي: بسبب قِلّةِ إنصافِكم وفِسقِكم.

هذا مُلخّص ما ذَكَره أبو حيان وغيرُه من المفسّرين في توجيه قراءة الجمهور[٣].

وأمَّا على قراءة نُعيم – بكسر الهمزة – فيَمتنعُ تأويلُ (إنَّ) ومعمُولَيها بالمصدر[٤]، وتحتمل ثلاثةَ أوجه:

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٩.

(٢) نُسبت القراءة إلى نعيم في: مختصر ابن خالويه ٣٣، والمغني للدّهّان ٧٢١.

(٣) انظر: الكشاف ٢/ ٦٥٢، والبحر المحيط ٨/ ٢٨٣، والدرّ المصون ٤/ ٣١٩، وروح المعاني ٧/ ٢٧٧- ٢٧٨.

(٤) انظر: التسهيل ٦٢، وأوضح المسالك ١٣٢.

الأول: أنْ تكـون جملـةً مسـتأنَفة، والغـرضُ منهـا البيـانُ والإخبـارُ بـأنَّ أكثرَهـم فاسـقون[1].

الثـاني: أنْ تكـون جملـةً في محـلِّ نصـب، معطوفـةً عـلى معمـولِ القـول، أي: أَمَـر اللهُ تعـالى نبيَّـه ﷺ أنْ يقـول لهـم: (هـل تنقمـون منَّـا.... إلـخ)، وأن يقـول لهـم: (إنَّ أكثركـم فاسـقون)[2].

الثالـث: أنْ تكـونَ في محـلّ نصـبِ حـال مـن الضّمـير في (تنقمـون)، ويكـونَ المعنـى: هـل تنقمـونَ منَّـا إلا الإيـمان؛ والحـالُ أنَّكـمْ فاسِـقونَ[3].

وكلٌّ من هذه الأوجهِ قَريبٌ ويَحتملُه السياقُ، والله أعلم.

المسألة الثانية: توجيه إلحاق علامة التأنيث بالفِعْلِ في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾[4].

قرأ الجمهور قوله تعالى: (يَحِلُّ) بالياء.

وقرأ نعيم: (تَحِلُّ) بالتاء[5].

التوجيـه: محـلُّ الاختـلاف بـين قـراءة الجمهـور وقـراءة نُعيـم هـو في تذكـير الفعـل (يحـلّ)، وتأنيثـه (تحـلُّ)، ومعلـومٌ أنَّ مجـيءَ الفعـل مذكّـراً أو مؤنَّثـاً إنَّـما يكـون بالنظـر إلى كـون الفاعـل مذكّـراً أو مؤنّثـاً؛ تأنيثـاً حقيقيّـاً أو مجازيّـاً، كـما هـو متقـرّرٌ عنـد النحويـين في بـاب الفاعـل[6].

(١) انظر هذا التوجيه في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٣، والكتاب الفريد ٢/ ٤٦٢، والدُّرّ المصون ٤/ ٣٢٣، وروح المعاني ٧/ ٢٧٩.

(٢) انظر هذا الوجه في: البحر المحيط ٨/ ٢٨٢، والدُّرّ المصون ٤/ ٣٢٣.

(٣) ذكر هذا الوجهَ الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ٥/ ٤٠٥.

(٤) سورة النساء، من الآية ١٩.

(٥) نُسبت القـراءة إلى نُعيـم في: مختـصر ابـن خالويـه ٣٢، وشـواذّ القـرآن للكرمـاني ١/ ١٨٨، والمغنـي للدّهّـان ٦٥٠.

(٦) انظر: التسهيل ٧٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤.

والفاعلُ هنا هو قولُه تعالى: (أَن تَرِثُواْ)، وهو مصدرٌ مؤوَّلٌ، يَصْدُق عليه التذكير أو التأنيث بالنظر إلى مصدره الصّريح.

وبالرجوع إلى كتب المعاجم نجدُ أنَّ الفعل (وَرِثَ) له أكثر من مصدر، قال في القاموس: ((وَرِثَ أباهُ، ومنه، بكسر الرّاء، يرثه، كـ(يَعِدُهُ)، وِرْثاً، ووِراثةً، وإِرْثاً، وَرِثَةً))[١]، فذَكَر له أربعةَ مصادر، اثنانِ منها بلفظ التذكير، وهما: (الوِرث) و(الإرث)، واثنانِ بلفظ التأنيث، وهما: (الوِراثة) و(الرِّثة).

وعلى هذا تكون قراءةُ الجمهور بالياء باعتبار تأويل المصدر بـ(الوِرث) أو (الإرث)، أي: (لا يحّل لكم وِرثُ أو إرثُ النساء).

وأما قراءة نُعيم بالتاء فباعتبار تأويل المصدر بـ(الوراثة) و(الرِّثة)، أي: (لا تحلّ لكم وراثةُ أو رثة النساء)[٢].

وذكر العُكبريُّ في توجيه قراءة نعيم وجهاً آخر، وهو ((أنْ يكون الفاعلُ ضميرَ النساء، و(أنْ ترثوا) بدلٌ منه، أي: لا تحِلُّ لكم النساءُ إرثُهم))[٣].

وهذا – في نظري – وجهٌ بعيد متكلّف، والوجهُ الأوّل أَقوى، ولذا اقتصر عليه أبو حيان والسّمينُ الحلبي[٤] مع حِرْصهما على تتبُّع الأقوال واستقصائها غالباً.

(١) القاموس (ورث).

(٢) انظر هذا التوجيه في: إعراب القراءات الشواذّ ١/ ٣٧٦، والكتاب الفريد ٢/ ٢٣٠، والبحر المحيط ٦/ ٥٢٥، والدّرّ المصون ٣/ ٦٢٦.

(٣) إعراب القراءات الشواذّ ١/ ٣٧٦.

(٤) انظر: البحر المحيط ٦/ ٥٢٥، والدر المصون ٣/ ٦٢٧.

المسألة الثالثة: توجيه التشديد، وعدم إلحاق علامة التأنيث في قوله تعالى: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾[1].

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ بثلاثة أوجه[2]:

الأوّل: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾، بضمِّ التّاء الأُولى، وفتحِ الفاء، وفتحِ التّاء الثّانية مشدّدةً، وهي قراءةُ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر.

الثاني: ﴿لَا تُفْتَحُ﴾، بضمّ التّاء الأُولى، وإسكانِ الفاء، وفتحِ التّاء الثّانيةِ مُخفَّفةً، وهي قراءة أبي عمرو.

الثالث: ﴿لَا يُفْتَحُ﴾، بضمّ الياء، وإسكان الفاء، وفتحِ التّاء مخفَّفةً، وهي قراءة حمزةَ والكسائيِّ.

وقرأ نعيم: ﴿لَا يُفَتَّحُ﴾، بضمِّ الياء، وفتحِ التّاء مشدّدة[3].

التوجيه: أمّا قراءةُ الجمهور فجاءت بالتّاء وبالياء؛ وذلك لأنَّ معمولَ الفعل، وهو (الأبواب): جمعُ تكسير، يجوز في فعله التّذكير والتّأنيث.

وكلُّ جمعٍ - غيرَ جمع المذكر السالم - له حُكمُ المؤنث المجازيّ؛ فيجوز في فِعله التّذكيرُ والتّأنيث، فالتّذكير على تأويل: (جمع)، والتّأنيث على تأويل: (جماعة)[4].

وجاءت بالتّشديدِ والتّخفيف في عَين الفعل، فما جاء منها بالتّشديد، وهو قراءة: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾، فالمراد به التكثيرُ، وذلك أنّ (فعَّل) بتضعيف العينِ الأغلبُ

(١) سورة الأعراف، من الآية: ٤٠.

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٨٠، والمبسوط لابن مهران ١٨٠، والتبصرة لمكي ٥٠٩.

(٣) نسبت القراءة إلى نُعيم في: شواذّ القرآن للكرماني ١/ ٢٧٩، والمغني للدّهّان ٨٢٦، وإلى أبي البَرَهْسَم في: المحرر الوجيز ٤/ ٢٥٩.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨- ٤٠، والقواعد والفوائد ١٨٩، والتسهيل ٧٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٧٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٠٠.

في معناه التكثيرُ، أي: تكثيرُ فاعلِه أصلَ الفعلِ[١]، فيكون المعنى على هذه القراءة: تكثيرَ الفَتْحِ، أو تكثيرَ الأبوابِ.

وما جاء منها بالتخفيفِ، وهو قراءة: ﴿لَا تُفْتَحُ﴾، و ﴿لَا يُفْتَحُ﴾، فماضيه على وزْنِ: (فعَل)، بفتح العين وتخفيفها، وهو وزنٌ لم يَختصّ بمعنى من المعاني، بل يَحتملُ جميعَها؛ وذلك لخفَّته[٢]، وعليه فيُحتمل أن يكونَ المرادُ بهذه القراءة: التكثيرَ، ويُحتمل أن يُراد بها المرّةُ الواحدة[٣].

وأمَّا قراءة نُعيم: ﴿لَا يُفَتَّحُ﴾، فتوجيهُها ظاهرٌ من تَوجيهِ قراءة الجمهور؛ لأنها جَمَعَتْ بين القراءة بالياء، والتشديدِ، فالياءُ على إرادة تذكير الأبواب، والتشديدُ على إرادة التكثير، كما تقدم.

المسألة الرابعة: توجيه تغيير صيغة الفعل إلى البناء للمعلوم :

وفيها ثلاثةُ مواضع:

الموضع الأول: قَولُ اللهُ تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾[٤].

قرأ الجمهورُ: (أُحِلَّ)، بالبناء للمجهول، ورفعِ كلمة (الرَّفث).

وقرأَ نُعيمُ بن ميسرة: (أَحَلَّ لكمْ ليلةَ الصِّيام الرَّفثَ)[٥]، ببناء الفعل (أُحِلَّ) للمعلوم، ونصْبِ كلمة (الرَّفث)، وإضمارِ الفاعل.

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٩٢.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٧٠.

(٣) انظر توجيه قراءة الجمهور في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٨، ومعاني القراءات للأزهريّ ١/ ٤٠٥، وإعراب القراءات السبع ١/ ١٨٠، وإعراب القرآن للنحّاس ٣٤٢، وحجة القراءات ٢٨٢، والكشف لمكي ١/ ٤٦٢، والموضح ٢/ ٥٢٧.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٨٧.

(٥) نسبت القراءةُ إلى نُعيم في: مختصر ابن خالويه ١٩، وفي غرائب القراءات لابن مهران ١٧٩: ((ورُوي عن نعيم بن ميسرة: (الرَّفثَ) بالنصب، ولعلَّه قرأ: (أَحَلَّ لكم)، إلا أنَّه لم يُذكر عنه)).

التوجيه: إذا بُني الفعلُ للمجهول؛ وَجَب حذفُ الفاعل، وينوبُ عنه المفعولُ به، أو غيرُه، كالجارّ والمجرور، أو المصدر، أو الظّرف[1]، وعلى هذا جاءت قراءةُ الجمهور، حيثُ بُني الفعل (أحل) للمجهول، وحُذف الفاعل؛ للعلم به، وناب المفعولُ به (الرَّفثُ) عن الفاعل.

وأمَّا قراءة نُعيم؛ فجاء فيها الفعلُ (أحلّ) مبنيّاً للمعلوم، وحُذفَ الفاعلُ، وجاءت كلمةُ (الرَفث) منصوبةً على أنّها مفعولٌ به للفعل (أحَلَّ).

والأصلُ في الفاعل أنَّه لا يجوز حذفُه؛ لأنَّه جزء أساسيٌّ في الجملة، فلا يُستغنى عنه، ولا يتمُّ الكلام إلا به[2]، ولأنَّهُ جُعِل مع الفعل بمنزلة شيءٍ واحد[3]، قال سيبويه: ((ولا يكون الفعلُ بغير فاعل))[4].

وقيل في حذف فاعل الفعل (أحلَّ) توجيهان[5]:

الأول: أنْ يكونَ الحذفُ فيه من باب الإضمار؛ لوُضوح الفاعل، ودلالة المعنى عليه.

الثاني: أن يكون فاعلُ (أَحلَّ) ضميراً عائداً على ما عاد عليه في الآية التي قبله، وهو قولُه تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[6]، وكان سياقُ الكلام أن يقول: (أحللتُ لكم)، ولكنه جاء بضمير الغَيبة؛ من باب الالتفات من ضمير المتكلِّم إلى ضمير الغائب.

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٢٤.
(٢) انظر: الأصول لابن السرَّاج ١/ ١١٠.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢١٨.
(٤) الكتاب ١/ ٧٩.
(٥) انظر التوجيهين في: البحر المحيط ٣/ ٣٧٨، والدرّ المصون ٢/ ٢٩٣.
(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٨٦.

والـذي يَظهـر لي أنَّ التوجيـهَ الأول هـو الأقـربُ؛ لأنَّ وُضوحَ المعنى مُسَـوِّغٌ لحذف الفاعـل، قـال ابـنُ مالـك: ((وقـد يُغنـي عـن الفاعـل اسـتحضارُه في الذهـنِ بذكـر فعلٍ ناصـبٍ لما لا يَصـُّح إلَّا لـهُ، كقول الشـاعر:

لقـد عَلِـمَ الضيـفُ والْـمُرْمِلُون إذا اغبَـرَّ أفـقٌ وهَـبَّتْ شِـمالا[١]

فأَغْنَى عن إظهار الرِّيح استحضارُها في الذِّهن بـ(هبت)))[٢].

فالفاعـل المحـذوفُ هُنـا – وهـو لفـظُ الجلالـة – مُسـتحضَرٌ في الذِّهـن، بذكـر الفعـل (أحَـلَّ)، لأنّـه مِـن المعلـوم أنَّ الَّـذي يُحِـلُّ ويُحـرِّمُ هـو اللهُ جَـلَّ وعَـلا.

الموضع الثاني: قول الله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٣].

قرأ الجمهور: ﴿فَبُهِتَ﴾، بضمّ الباء وكسر الهاء، على أنَّ الفعل مبنيٌّ للمجهول.

وقرأ نعيم: ﴿فَبَهَتَ﴾، بفتح الباء والهاء والتاء، على أنَّ الفعل مبنيٌّ للمعلوم[٤].

التوجيـه: جـاءت قراءةُ الجمهـور ببناء الفعـل للمجهول، ونائبُ الفاعل هو الاسـم الموصـول: (الذي)، والفاعـلُ في الأصل: إبراهيمُ عليه السـلام، المناظرُ لهـذا الكافر[٥].

وقيـل: إنَّ الفعـل (بُهِـتَ) مـن الأفعـال التـي جـاءت عـلى صـورة المبنـي للمَفعـول؛ والمعنـى فيهـا عـلى البنـاء للفاعـل[٦]، قـال في القامـوس: ((فِعْلُهـما: كعَلِـم، ونَـصَر، كَـرُم، وزُهِـي))[٧]، وعليـه يكـون الاسـم الموصـول فاعـلا.

(١) من المتقارب، منسوب إلى جَنوبَ، أختِ عمرو ذي الكلْب، انظر: ديوان الهذليين ٣/ ١٢٢، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٢٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٥٨.

(٤) نُسبت القـراءة إلى نُعيم في: الشـواذّ لابن مجاهد ١٩٨، والمحتسـب لابـن جني ١/ ١٣٤، ونُسـبَت أيضاً إلى اليـماني ومجاهـد وزيـد بـن عـلي، انظر: مختـصر ابـن خالويـه ٢٣، وغرائـب القـراءات ٢١٠، والمغني لابن الدهـان ٥٣٤.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٨، والبحر المحيط ٤/ ٤٩٨.

(٦) انظر: لباب تحفة المجد الصريح ١/ ٦٨، وحاشية الجمل ١/ ٣٢٠.

(٧) القاموس المحيط (بهت).

وأمَّا قراءة نُعيم فذَكَر فيها ابنُ جنِّي ثلاثةَ أوجُهٍ، وهي[1]:

الأول: أنَّ (بَـهَتَ) فعلٌ لازمٌ من مَعنى (بَهِتَ) و(بَهُت)[2]، إلا أنَّه جاء على فَعَلَ، مثل: (ذَهَلَ، ونَكَلَ، وعَجَزَ).

الثاني: أنْ يكون متعدّياً، ويكونَ مفعولُه محذوفاً، أي: (بَهَتَ الذي كفر إبراهيمَ)، والذي: فاعلٌ. ومعنى كون (الذي كفر) هو الباهت، مع أنَّه في قراءة الجمهور مبهوت: أن يكون حاول أنْ يَبهت إبراهيم، لكنَّه لم يستطع، أو أنَّه أراد ذلك فلم يفعل. وجاء في تفسير ابن عطية: ((وقد تأوّل قومٌ (بَهَت) أنَّه بمعنى: سبَّ وقَذَف، أي أنَّ نمروداً هو الذي سبَّ إبراهيمَ حين انقطع ولم تكن له حيلة))[3].

الثالث: أنْ يكون فاعل (بَهَتَ) محذوفاً، وهو إبراهيم، أي: فبَهَت إبراهيمُ الذي كفر، فتكون متوافقةً مع قراءة الجمهور.

هذا مُجمَل ما ذكره ابنُ جنّي، ولعلّ من أسباب الخلاف: أنَّ الاسم الواقع بعد الفعل (بهت) من الأسماء المبنية، التي لا تظهر عليها علامةُ الإعراب، فاحتَمل أن يكون فاعلاً أو مفعولاً.

والذي أُرجِّحُه من الأقوال الثلاثة: القولُ الثالث؛ لموافقته لقراءة الجمهور، وهو مذهب أكثر النحويين والمفسّرين[4].

الموضع الثالث: قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾[5].

(١) المحتسب ١/ ١٣٥، وانظر: تفسير الطبري ٤/ ٥٧١، التحصيل ١/ ٥٩٠، والكتاب الفريد ١/ ٥٦٤، والبحر المحيط ٤/ ٤٩٨.

(٢) وردت بهما قراءتان شاذّتان أيضاً، وهما فعلان لازمان، انظر: المحتسب ١/ ١٣٤.

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٩٧، وتفسير الطبري ٤/ ٥٧١، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٢٧٦، والهداية لمكي ١/ ٨٥٩، والكشاف ١/ ٥٨٤.

(٥) سورة المائدة، من الآية: ٥٩.

قرأ الجمهور قوله تعالى:﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾، ببناء الفعل﴿أُنزِلَ﴾ للمَفعول، في الموضعين.

وقرأ نُعيم: ﴿ أَنْزَلَ ﴾، بالبناء للفاعل في الموضعين(١).

التوجيه: جاءت قراءةُ الجمهور بالبناء للمفعول؛ لأنَّ الفاعلَ مَعلومٌ لدَى المخاطَبين، وهو الحقُّ جلَّ وعلا.

وأمّا قراءة نُعيم – بالبناء للمعلوم – فالفاعل فيها ضَميرٌ مقدّرٌ يَعُودُ على لفْظِ الجلالة المتقدِّم في قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾(٢).

المسألة الخامسة: توجيه تغيير صيغة الفعل إلى البناء للمجهول:

وفيها موضعان:

الموضع الأول: قول الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾(٣).

قرأ الجمهور: ﴿تَدْخُلُوا﴾ ببناء الفعل للمَعلوم.

وقرأ نعيم بن ميسرة: ﴿تُدْخَلُواْ الْجَنَّةَ﴾، ببناء الفعل للمجهول(٤).

التوجيه: جاء الفعلُ (تَدْخُلُوا) – في قراءة الجمهور – مَبنيّاً للمعلوم، وهو مُضارع الفعل الثلاثيِّ (دَخَل)، وواوُ الجماعة: ضَميرٌ مُتّصِلٌ في مَحَلِّ رَفْع فاعلٍ، و(الجنةَ): منصوب على نزع الخافض عند سيبويه، ومفعولٌ به على التوسُّع عند الأخفش والجرميّ(٥).

والمراد أنهم هم الدّاخلون للْجنَّة، بأمر الله تعالى، أي: هم فاعلون للدخول(٦).

(١) نُسبت القراءة إلى أبي نهَيك ونعيم بن ميسرة في: شواذّ القرآن للكرماني ١/ ٢٢٨.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٩.
(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢١٤.
(٤) نُسبتِ القراءة إلى نُعيم في: مختصر ابن خالويه ٢٠، ونسبها ابنُ مهران إلى الخليل، انظر غرائب القراءات ١٩١.
(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٥، وشرح السيرافي ٢/ ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٥٠– ٢٥١.
(٦) انظر: معاني القراءات للأزهري ١/ ٣١٨.

أمَّا في قراءة نُعيم فإنَّ الفعلَ ورَدَ مبنيّاً للمجهول: (تُدخَلوا)، وأصل الفعل: من الثلاثي (دَخَل: يَدخُلُ)، فلمَّا أُريدَ بناؤه للمجهول زِيدَ عليه همزةُ التّعْدية، فصار من الرُّباعي (أَدْخَل: يُدْخِلُ)، ثم بُني للمجهول، فصار: (تُدْخَلوا)، فواو الجماعة: نائبُ فاعل، و(الجنَّةَ): مفعول به على التوسُّع، أو منصوبٌ على نزع الخافض، عند سيبويه، وأصلُها مفعولٌ ثانٍ للفعل (تُدْخَلُوا)[1].

والمراد أنَّهم لا يَدخُلون الجنَّةَ حتى يُدْخَلوها[2]، أو أنهم لا يَدخلونها بأعمالهم، بل يَدخلونها برحمة الله إيَّاهم[3].

ونظير هذا اختلافُ القُرَّاء السَّبعة في قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[4].

ومثلُها في سورة مريم[5]، حيث قُرِئَ الفعلُ بالبناء للمعلوم: (يَدْخُلون)، والبناء للمجهول: (يُدْخَلون)[6].

الموضع الثاني: قول اللهُ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾[7].

قرأ الجمهورُ قولَه تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بفتح العين والباء والدال من (عَبَدَ)، ونَصب (الطَّاغُوتَ). وقرأها حمزةُ من السَّبعة: ﴿وعَبُدَ الطغُوتِ﴾، بفتح العين وضمّ الباء وفتح الدال، وكسر التاء من كلمة (الطغُوت)[8].

(١) انظر: حاشية الجمل ٢/ ١٢٧.
(٢) انظر: البسيط للواحديّ ٧/ ١١١.
(٣) انظر: الموضح لابن أبي مريم ١/ ٤٢٧، وظواهر تصريف الأفعال في القراءات السبع الشهيرة ٢١٥.
(٤) سورة النساء، من الآية ١٢٤.
(٥) من الآية ٦٠.
(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٣٧.
(٧) سورة المائدة، من الآية: ٦٠.
(٨) انظر قراءة الجمهور وحمزة في: السَّبعة ٢٤٦، والمبسوط ١٦٣.